سمير عبيد*

وزارة الخارجية مليئة بالبشمركة الذين يضعون صورة كردستان الكبرى والسفارات العراقية تضطهد العرب والتركمان:

ما سر صمت السياسيين العراقيين العرب أمام الهيمنة الكردية في العراق؟

■ «هل سمعتم يوما ان الاقليم يبتلع الوطن الأصلي ويسحق هويته بالأقدام ويُبدلها بهوية الاقليم؟»

الجواب: لا لم نسمع ولم نقرأ ان الاقليم والقومية الصغيرة يستفحلان ويمسحان التاريخ الخاص بالوطن الكبير والشعب الكبير الا في العراق، وبعد سقوط النظام ومجيء الاحتلال الذي شيّخ الاقليم الكردي والقومية الكردية ليأخذا وجه العراق الداخلي والخارجي، ويتحول العراق العربي الذي حضارته أكثرمن (7 آلاف) عام نبلا للاقليم الكردي، وتصبح القومية العربية مجرد نادلة لدى القومية الكردية، وبدعم من الاحتلال، وتواطؤ من السياسيين العرب العراقيين المبتدئين، والذين دربتهم دوائر الاحتلال، فتراهم يتنازلون عن عروبتهم وعروبة وطنهم، ويتنازلون عن تاريخهم العربي، وحضارتهم العربية مقابل امتيازات من الاحتلال علنا، ومن الأطراف الكردية سرا.

لا يعنينا من يتحامل علينا ويقذفنا بتهمة العنصرية و(القومجية) والشوفينية، لاننا نعرف ان هذه التهمة مصدرها حيتان كردستان الذين حاصروا الشعب الكردي المسكين في مصيدتهم، ومصيدة أحزابهم، ومصدرها الآخر من أبواق الاحتلال والأحزاب الكردية والتي أطرافها بعض الكتاب الانتهازيين والمنتفعين، والصحف الصفراء والمواقع الالكترونية التي تدعمها بعض السفارات والدوائر الرمادية، وبعض الأقلام والحناجر التي تكتب وتهتف لكل زمان وزعيم وتحت شعار (من يتزوج أمي فهو عمي)...

وعندما نقول لا يعنينا لاننا واثقون بنيتنا تجاه أهلنا الشرفاء في المنطقة الشمالية في العراق، وخصوصا العقلاء من الشعب الكردي، والذين يرفضون سياسات الأحزاب الكردية، ويؤمنون بعراق واحد فيه العربي والكردي والتركماني متساوون في الحقوق والواجبات، وكذلك فيه السني والشيعي والمسلم والمسيحي واليزيدي ـ الازيدي / تسمية مستحدثة) والصابئي وغيرهم متساوون بالحقوق والواجبات، ويجب حماية جميع الأقليات والقوميات الصغيرة فيه، ويُمنع منعا باتا ممارسة الديكتاتورية وقضم الحقوق وتطبيق سطوة القوي على الضعيف، والكبير على الصغير.

صدمة رجل دين شيعي عربي!

اشتكى لي أمس رجل دين عربي وشيعي المذهب، ويُعتبر مساعدا للمرجع الخاص بأحد التنظيمات المهمة في العراق، وهو رجل دين من المرموقين والمحترمين فقال لي (سافرت من مدينة النجف الأشرف نحو بغداد، وبمهمة من المرجع الديني والسياسي للتنظيم، وكانت وجهتي بعض الأماكن المهمة في الدولة، ومن هذه الأماكن كنت في ـ وزارة الخارجية ـ فدخلت الوزارة واذا بي أتفاجأ بانتشار كردي من مليشيات ـ البشمركة ـ مما أشعرني بالرعب والخوف، وكان انتشارا مرعبا وكانني في مقرات الحرس الجمهوري في عهد صدام حسين، ويبدأ الانتشار الكردي من خارج أسوار وبناية الوزارة حتى مكتب الوزير حيث الانتشار مستمر على باب الوزير، ولكن المصيبة عندما انتبهت ان الجميع يضعون على صدورهم العلم الكردي، وكذلك يضعون على صدورهم قطعة معدنية ـ باج ـ اعتقدت في بادئ الأمر انه مجرد رمز، أو ربما اسم المنتسب، واذا بي أتفاجأ بانه خارطة ـ كردستان الكبرى ـ وفيها الدول المجاورة، فحينها خرجت عن الدبلوماسية ولم أتمالك أعصابي، وجلست مع مسؤول كبير في الوزارة وكان عربيا، وشرحت له أبعاد وخطورة هذا الوضع وهذه المظاهر، وكذلك قدمت امتعاضي واعتراضي الشديدين الى بعض منتسبي الوزارة، فلم يرد ذلك المسؤول الكبير الا بعبارة ـ سيدنا الجليل هذا هو الواقع وليس لدينا حل آخر).

فقلت الى السيد الجليل هوّن عليك يا سماحة السيد، فأتمنى ان ترافقني الى السفارة العراقية في باريس لتشاهد الهيمنة الكردية، بحيث لن تسمع الا اللغة الكردية هناك ومن باب السفارة حتى مكتب السفير، مع العلم ان السفير عربي، وهكذا الحال في السفارة العراقية في لندن، ومع العلم ان السفير هناك عربي أيضا، وهكذا الحال وبصورة أكبر وأعمق في السفارات العراقية في فيينا وستوكهولم وهولندا وغيرها من السفارات، وان السفارات الأخيرة يترأسها سفراء من الأكراد، وقلت له كم أتمنى ان ترافقني لتلتقي بالجاليات العراقية بهذه العواصم لتسمع الشكوى والآلام من سياسات السفراء الأكراد تجاه العرب والتركمان تحديدا.

وقلت له ان الذين يجلسون في البرلمان العراقي، وفي مقدمتهم رئيسهم ـ دكتور هومسك ـ متواطئون في سحق كرامة وعروبة العراق، ومتواطئون في ابدال هوية العراق لتكون هوية كردية، والسبب ان قسما من هؤلاء النواب يخافون الموت من قبل الخلايا الرمادية، والتي هي مشكلة برعاية الاحتلال، ومنتقاة من مليشيات الأحزاب المهيمنة على العملية السياسية، وان الأكثرية من هؤلاء هم من البشمركة، والقسم الآخر رضي بفتات الموائد مقابل سكوته وخنوعه، والقسم المتبقي تم اسكاته بالمواقع والمناصب والتبرع بحمايته من قبل البشمركة مقابل سكوته ودعمه للمخططات الكردية التي تريد ثلاثة أرباع العراق حسب خارطتهم الجديدة ـ خارطة نيجرفان ـ أما البقية القليلة جدا فهي تعرف الحقيقة المرة ولكنها مغلوبة على أمرها.

فأيد سماحة السيد كلامنا وقال (لا بد ان يكون هناك ضغط خصوصا بعد ان لمسنا الحالة لمسا مباشرا، ولا يجوز ان تستمر الهيمنة الكردية السياسية على أمور ووجه وهوية العراق العربي) وبالفعل فان التقاعس بهذه المرحلة يعني اعطاء العراق العربي على طبق من ذهب الى الأحزاب الكردية، ومجموعات الانفصاليين من الأكراد (مع احترامنا للأحزاب الشريفة من السلفيين، ومن الحركة الاسلامية الكردية وغيرها، والذين لهم مواقف مشرفة نحو الوطن الواحد).

فتصور عندما يكون الرئيس كرديا ووزير الخارجية كرديا، ولأربع سنوات قادمة، أي يكون وجه العراق الداخلي كرديا والوجه الخارجي كرديا، فهذا يعني سنعطي فرصة لهؤلاء ليثقفوا الأجيال العربية في الوسط والجنوب، وكذلك الأجيال الكردية في المنطقة الشمالية ولأربع سنوات قادمة على الايمان بان العراق مقسّم، وانه ذو وجه كردي وليس عربي، وسوف تستمر هذه الحقيقة، وحينها ستتم عملية سلخ العراق من الأمة العربية، ومن محيطه العربي ليكون بلا هوية، وبكرامة وجغرافية مهدورتين ومثلومتين.

لذا فهو واجب شرعي ووطني وأخلاقي ان ينهض الشرفاء لايقاف هيمنة الأكراد على الوجهين الخاصين بالعراق العربي، وقبل فوات الأوان، وهناك وسائل عديدة، وليست بالضرورة تكون عنيفة، أو تزيد العنف عنفا، خصوصا ونحن لا نؤمن بحلول العنف والاستقواء....

أين دور الجامعة العربية؟

وعلى الجامعة العربية أخذ دورها بهذا الاتجاه، وعليها الوقوف وقفة شريفة بعدم الاعتراف بالوزير الكردي حتى تتم معالجة الأمر، وكذلك الدول العربية التي لديها مسحه من الخجل والغيرة على العروبة، وعلى العراق العربي فلا بد من اتباع سياسة عدم التجاوب مع وزارة الخارجية التي يرسم سياستها الأكراد، فهم لديهم 40 وزيرا ولديهم حكومه أطلقوا عليها ـ الحكومة الموحدة ـ واحتفل لأجلها حتى الصباح بعض السفراء الأكراد في أوروبا حسب ما قرأنا في بعض المواقع العراقية على شبكة الانترنت هذين اليومين، فماذا يريدون من الشعب العراقي بعد، ايكون لهم (دولة ونصف دولة) وهم لا يتعدون أربعة ملايين نسمه، ويكون للعراقيين العرب والتركمان وغيرهم (نصف دولة) وهم البالغ عددهم أكثر من 21 مليون نسمه، فتحت أي سياسة وأية قسمة وأية رياضيات يحدث هذا؟

فنحو صرخة واحدة ضد استراتيجية (الاختراس) التي يتبعها الطرف العربي تجاه الاستهتار السياسي الذي يُمارس من قبل السياسيين الأكراد، فلا بد من مساومة هؤلاء العرب، فإما الوقوف وقفة رجل واحد نحو اعادة هوية العراق العربي، أو التنحي ليجلس مكانهم في البرلمان والحكومة الرجال الذين لديهم الشجاعة للوقوف بوجه جلال ومسعود وزيباري وغيرهم، فان سبب تمادي هؤلاء هو ضعف الفريق العربي الذي أمامهم، فعجبي على هذا الطرف العربي الذي جلس بالأمس يبارك حكومة نيجرفان برازاني، وهو الذي قال بكلمته (انتهينا من المعركة السياسية وسوف نبدأ بالمعركة الجغرافية لاعادة أراضينا) وطبعا كان يعني الأراضي التي تنص عليها خارطة الأكراد، والتي كل يوم تكبر وتتوسع وعلى الطريقة الاسرائيلية، بحيث وصلت وحسب الرسم والتحديد الأخير الى مشارف مدينة العمارة جنوبا، ولكن لم نر أو نسمع هناك فردا عربيا واحدا من الحكومة والبرلمانيين الذين كانوا هناك في شمال العراق نهض وقاطع كلمة نيجرفان برازاني الذي يتوعدنا بالحرب والسبي، فهل شاهدوا الرئيس الايراني ـ نجاد ـ عندما نهض وقاطع كلمة أمير قطر علما ان الأخير ضيف كبير، وقال له الرئيس نجاد معترضا (انه الخليج الفارسي وليس العربي) لان أمير قطر قالها (الخليج العربي) هل رأيتم مواقف الرجال، فمن أين نهلتم رجولتكم وسياساتكم، ومن أين جلبكم الزمن على العراق وأهل العراق ـ الله أكبر ـ!

فقليلا من الخجل والوطنية والكرامة!

وأهلا بالعراق الذي كان موحدا وفيه العربي والكردي والتركماني اخوة وأحبة وأقرباء وأصدقاء (وهنا نعني العراق الاجتماعي والجغرافي، وليس السياسي كي نقطع الطريق على الذين يتصيدون بالمياه العكرة ويقذفوننا بتهمة اننا نترحم على عهد صدام حسين!).

* كاتب عراقي
samiroff@hotmail.vom

طه يوسف حسن *

ما هي اهداف القوات الدولية القادمة؟:

المهم ان تظل دارفور جزءا من السودان

■ كأن السودان تعاد صياغته وفق جراحة دولية بكل المقاييس هذه الأيام ففي أبوجا حيث جرت مفاوضات دارفور وسط اهتمام دولي غير مسبوق بحل قضية افريقية فرضت نفسها على أجندة الأقوياء والقائمين على ادارة شؤون العالم المعاصر، كالولايات المتحدة والصين والدول الأوروبية والدول قليلة الحيلة كالافريقية والعربية كل ذهب الى أبوجا النيجيرية يحمل وصفة الطبية ومسعاه وأهدافه الخاصة المعلنة أو المضمرة. الصياغة المتوازنة لنص اتفاقية السلام التي كانت محل رعاية من المفاوض الافريقي، راعت أن يظل اقليم دارفور جزءا غير قابل للانسلاخ من الدولة السودانية، وحتى لا تكون هناك سابقة تقبل التكرار على دول افريقية أخرى، وما أكثر من يرفع السلاح في افريقيا ضد الحكومات القائمة ولعل ذلك يفسر اصرار المفاوضين الأفارقة على أن الاتفاق غير قابل للتعديل الكلي، كما يطالب بذلك المتمردون، الذين يرون أن النص غير موفق ولا يلبي مطالبهم الأساسية في توحيد الاقليم وفي منصب نائب للرئيس وضمانات دولية.

ورغم أن دارفور تعيش هذه الأيام على ايقاع اتفاقية سلام لم تكتمل خيوطها ولم تلتئم أطرافها فان الاشارات الواردة من دارفور غرب السودان متضاربة من حيث المعاني والمسارات مما يعني أن الأزمة ما زالت مستمرة حسبما صرحت المفوضة السامية لحقوق الانسان الكندية لويس آربور عقب عودتها من السودان قبل يومين مضت وأن التوصل الى نهاية حل ما زال يحتاج الى مجهود من جميع لاطراف المعنية بالقضية لا سيما الأطراف التي (لا تدس السم في الدسم).

فهناك ضغوط مورست في أبوجا على الفرقاء السودانيين من كل حدب وصوب في اشارة الى اهتمام دولي غير مسبوق من أجل نهاية سعيدة تتوج بقبول الأطراف المعنية كلها لنص الاتفاق، سواء عدل كليا أو في بعض مواده، وأكثر ما شغل الوسطاء الأفارقة الذين صرفوا الجهد لمدة ستة أشهر متواصلة من أجل التوصل الى نص اتفاق يراعي الجزء الأكبر من مطالب كل طرف من جانب، كما يراعي نصوص اتفاقية السلام الموقعة في نيفاشا بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان. والحق هنا أن النص يجد معارضة وتحفظات من قبل قوى سودانية في الداخل، وأن المنتقدين من المعارضة يرون بعدم شمول النص على أرقام واضحة وعادلة للأنصبة السياسية والاقتصاد، وتسليم زمام الأمور لقوات الاتحاد الافريقي، التي أثبتت عدم مقدرتها على القيام بمهام الحماية والمراقبة، والنظر الى الاقليم باعتباره مقسما، وليس موحدا كما كان قبل الاستقلال، وغياب آليات تمويل الحكم الفدرالي في الاقليم وخضوعه للتمويل القادم من المركز.

من المهم أن تظل دارفور جزءا من السودان الفيدرالي بصورته القائمة حاليا، أي المقسمة الى ثلاث ولايات، وفي ظل الحدود المعلنة منذ الأول من كانون الثاني (يناير) 1956. وحتى اذا أراد أهل دارفور النظر الى الاقليم كاقليم واحد، فلا بد من استفتاء تؤيد نتيجته هذا المطلب، بمعنى ألا يؤخذ مطلب حركتي التمرد باعتباره شيئا مفروغا منه، بل مطلوب أن يكون له سند شعبي عبر استفتاء. فسواء ظل الاقليم مقسما أو تم توحيده، فليس في النص ما يشير الى أنه سيكون قابلا للتحول الى كيان قابل للانسلاخ عن الدولة السودانية. فلا توجد حكومة للاقليم، وانما سلطة انتقالية، وبعدها والمساواة وحركة تحرير السودان ـ (فصيل عبد عليه الوثيقة الافريقية في أصلها الأول. ومراعاة أن ادارة محلية ذاتية واسعة السلطات نسبيا، ومن هنا جاءت مفوضيات للأمن وللأراضي والاعمار واعادة التوطين، جنبا الى جنب أن يكون أبناء الاقليم مندمجين في مستويات الحكم الاتحادي المختلفة. ووفقا لتكوين السلطة الانتقالية من ولاة الأقاليم الثلاثة ورؤساء المفوضيات الأربعة ورئاسة مساعد رئيس الجمهورية، وهو المنصب الذي استُحدث ليشغله أحد المرشحين من حركتي التمرد بصلاحيات واسعة، بدلا من منصب نائب الرئيس، فان هذه السلطة ستظل تحت رعاية الرئاسة السودانية، اضافة الى مجلس تشريعي فيدرالي ومجلس تنفيذي وهيئة قضائية، تُحدد في ضوء الدستور المعمول به وفقا لاتفاقية السلام.

هذا التكوين للسلطة ربما يفسد مهمة قوات دولية وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تقوم بفصل الاقليم عمليا عن سلطات حكومة الخرطوم، ومن ثم يكون للحركتين اليد العليا في شؤونه بعيدا عن المركز، واما أن تقوم الولايات المتحدة مدعومة من بريطانيا باتخاذ قرارات لحظر الطيران فوق الاقليم بصورة منفردة، كما حدث مع اقليم كردستان العراق، وتفرضان أوضاعا غير مريحة للسلطات الحكومية، ومن ثم يكون لحركتي التمرد فرصة الانفراد بشؤون الاقليم، واعطائه هوية منفردة، اقليميا ودوليا. ولعل هذا الحلم أو الوهم هو الذي يفسر لماذا تُصر الحركتان ـ العدل والمساواة وحركة تحرير السودان ـ (فصيل عبد الواحد) على تعديلات أساسية على نص الوثيقة، ويفسر أيضا لماذا تتمسك الحكومة، التي وقعت مبدئيا على الاتفاق بألا يحدث أي تغيير جوهري، أو بمعنى آخر الا يتم ادخال مفاهيم جديدة في الوثيقة من شأنها أن تفتح الباب أمام منح اقليم دارفور هوية ذات طابع دولي مستقل. هذا الحلم نفسه يفسر أيضا مطلب حركتي التمرد بأن يكون لهم نائب للرئيس، والذي يبدو صعب المنال، ومن ثم تحولوا الى المطالبة بمناصب وزارية سيادية، كالدفاع والمالية ووزارة النفط، وأن يكون لهم تمثيل عددي في المستويات التنفيذية الاتحادية كلها، وهو الأمر غير الوارد في نص الاتفاق، حيث اكتفى النص بأن يكون لأهل دارفور تمثيل في كافة مستويات الحكم والقضاء مع الأخذ في الاعتبار الكفاءة والمؤهلات المناسبة.

وفي ضوء المُهل الزمنية المتوفرة للحركات التي أحجمت عن التوقيع، فان مبدأ التعديلات الجزئية يبدو هو الأرجح، والأفكار الأمريكية تصب في واقع الأمر في هذا الاتجاه. أبرزها، أن يتم نزع سلاح «الجنجويد» المتهمة بأنها وراء أعمال العنف واسعة المدى ضد الأهالي في الاقليم، وأن يوضع برنامج زمني محدّد لدمج بعض المنتمين لحركتي التمرد في الأجهزة الأمنية الحكومية، وأن تكون هناك ضمانات دولية واقليمية لحُسن تطبيق الاتفاق، وهي تعديلات لا تمس صميم المفهوم الذي قامت العادات القبلية المعمول بها في الاقليم منذ مئات السنين لا تقبل النزع الكامل للسلاح من كافة أبناء القبيلة، وأن كثيرا من المجموعات القبلية شبه المسلحة لا تعد مشمولة بنزع السلاح، كما هو الحال مع هؤلاء المعروفين بـ«الجنجويد»، والذين هم في الواقع عناصر يصعب التعرف عليها بشخوصهم.

لكن ستظل هناك مشكلة كبرى فيما بعد الاتفاق، تتعلق أساسا بقدوم قوات دولية الى الاقليم، ووفق أي فصل في ميثاق الأمم المتحدة، وما هي وظيفتهم ان جاءوا الى الاقليم، هل ستأتي القوات الدولية وفق الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة لحماية اتفاقية السلام أم ستأتي وفقاً للفصل السابع الذي يتيح استخدام القوة وكيف ستكون علاقتهم مع القوات الافريقية الموجودة بالفعل في الاقليم لمراقبة وقف اطلاق النار؟ والمفهوم هنا، أن موقف حكومة الخرطوم بامكانية قبول القوات الدولية جنبا الى جنب القوات الافريقية، بعد التوقيع على اتفاق للسلام في الاقليم، يسهل جزئيا مهمة هذه القوات، حيث لن تكون هناك مواجهة سودانية دولية، كما يوضح غرضها الرئيسي في الاشراف على الأوضاع الأمنية وعودة اللاجئين الى ديارهم، وتلك مهام مقبولة طالما أنها جاءت وفق الفصل السادس وليس السابع.

* كاتب من السودان

المقارنات المستحيلة

عزيز مشواط*

■ لم يكن مفاجئا تراجع حكام فرنسا عن اقرار قانون الوظيفة الأولى بعد نزول اكثر من ثلاثة ملايين مواطن فرنسي الى الشارع في موجة احتجاجية قادها الطلاب الفرنسيون و أعادت الى الأذهان قوة الشارع الفرنسي حين تهدد حقوقه الثابتة .

ولم يكن مفاجئا كذلك حجم التعبئة التي استطاعت النقابات حشدها بفعل التاريخ الفرنسي الذي عودنا على المبادرات الشعبية و الجماهيرية الحاسمة و التي لا تمس فقط المشهد السياسي الفرنسي و انما تمتد تأثيراتها الى باقي انحاء العالم .

انتهى اذن قانون الوظيفة الأولى شأنا الفشل و انكسر تصلب دوفيلبان على وقع الضربات الموجعة لشارع فرنسي مستعد للتضحية بهدف حماية نظام اجتماعي يعتبر الأكثر تطورا في العالم.

و اذا كان قانون الوظيفة الأولى شأنا فرنسيا صرفا فان رسائل الشارع الفرنسي الى العالم و الى المغرب بالخصوص لا تنتهي،ولعل أولى الخلاصات الممكن تسجيلها تلك المرتبطة بمدى الوعي الاجتماعي للطلبة الفرنسيين الذين قادوا المسيرات الاحتجاجية بحنكة سياسية بالغة.

أما الملاحظة الثانية فتهم خصوصيات النظام التربوي الفرنسي الذي يستمر في انتاج النخب القادرة على حمل مشعل المثقف العضوي الملتزم بقضاياه و القادر على تغيير مجرى الأحداث و التأثير فيها و التفكير من خارج النظام السائد .و اخيرا تلك القدرة التي لا تزال للفاعلين الاجتماعيين و للنقابات على التجاوب مع مطالب الشغيلة و المواطنين و مصداقيتهم النابعة من استثمار كافة وسائل الضغط.

و بالمقابل فان التراجع الخطير الذي يشهده الفضاء النقابي المغربي و حجم التنازلات المسجلة في مختلف مناحي الحياة العمالية ،يفيد بما لا يدع مجالا للشك أن النقابات ماضية في التخلي عن دورها الموكول اليها و الترويج لخطابات استسلامية أقل ما يمكن وصفها به انها خطابات مهادنة تحت ذريعة السلم الاجتماعي و الوفاق و النقابة المواطنة و كأن النقابات الفرنسية التي اعلنتها لاءات مدوية و نزلت الى الشوارع للاحتجاج لا تهمها مصلحة فرنسا .

الشعارات التي ترفعها التنظيمات النقابية لا تعني في النهاية سوى مزيدا من الانبطاح و التخلي عن الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية للفقراء الذين تزداد الهوة بينهم و بين مالكي الخيرات بشتى أنواعها ، و هو ما يفيد بأن النقابات بترديدها لهاته الاسطوانة المكرورة وباستمرار تبرير مواقف الدولة بمبررات المرونة انما تضع نفسها مطية سهلة لتمرير كافة القرارات المجحفة في حق الشعب.

المدهش حقا في الحركة الاحتجاجية و التي شكل الطلبة احد اعمدتها الرئيسية هي ذلك البروز اللافت جدا الجيل جديد من الفاعلين الجدد على الساحة الفرنسية و الذين سيمثلون القوة الضاربة لوعي نقدي مضاد لمسلسل أمركة فرنسا و تحويلها في اتجاه تبني النموذج الفرنسي ،ففي حديث لبرنامج Hardtalk والذي تبثه البي بي سي قال فيكتور وهو أحد ممثلي الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا و لا يتجاوز عمره 22سنة للمذيعة التي استفسرته حول جدوى الاحتجاجات ضد قرار سيمكن فرنسا في حالة اقراره من التخلص من حالة التخلف التي تعاني منها مقارنة مع امريكا و بريطانيا فكان رده الحاسم و الجازم "اننا نرفض رفضا باتا النموذج الامريكي و البريطاني في التقدم "قبل أن يضيف انهما لم يخلقا سوى ملايين من الفقراء موردا في هذا السياق رقم 12مليونا أمريكي يعيشون تحت عتبة الفقر أي باقل من دولار في اليوم .

و بالرغم من المحاولات الحثيثة التي قامت بها الصحفية للايقاع بهذا القيادي الشاب في أسر النموذجين الأمريكي و البريطاني فانه دافع باستماتة عن خصوصية التجربة الفرنسية و استعداد الطلبة و الجماهير الفرنسية للدفاع عنها كنموذج ثقافي عالي مستقل و متميز.

ولا يسع من شاهد ردود القائد الطلابي الفرنسي الا أن يستشف في خطابه حسا نقديا و اجتماعيا وسياسيا عاليا .

صحيح أن لا مقارنة مع وجود الفارق ،لكن الشئ بالشئ يذكر، و هنا لا بد أن نستحضر بؤس الخطاب الطلابي المغربي حيث انتقلت الجامعة من انتاج الفكر النقدي الخلاق الى تفريخ مأسماه السوسيولوجي محمد جسوس في مقالته الشهيرة جيل الضباع بفعل سياسة ممنهجة استهدفت القضاء على المعاقل العلمية بغية الانهاء مع دورها التنويري،وتحويلها الى أداة طيعة .

قد تربح فرنسا وقد تخسر ،وقد يقبر قانون الوظيفة الأولى أو يعاد اخراجه في حلة متخفية جديدة ،وقد يستمر الصراع بين رؤيتين مختلفتين الأولى يمينية يقودها توجه يميني يقوده القادم الجديد ساركوزي و من معه و الثانية ذات حس نقدي اجتماعي يمثلها جيل من الشباب و الطلبة الذين بشروا العالم بثورة يقودها حس يساري واع و مستشرف للمستقبل .لكن الأكيد هو أننا نتخلف أشواطا كبيرا عن مسار فرنسا التي يسبح قادتنا باسمها هي المركز و النموذج ،انهم يتخلفون عن نموذجهم حين يكون النموذج صادما و يقبلونه حين يوطد دعائم الاستغلال.

وقبل ان ان ارتاح من وعثاء هذه المقارنات المستحيلة أود أن أوضح :ليس التخلف هنا تخلفا تكنولوجيا و لا اقتصاديا ولا حتى سياسيا،ولكن التخلف كل التخلف كامن في عدم القدرة على خلق الدينامية الفكرية و الثقافية وعدم تحريك الوضع الأسن ،فلتتدبر النخبة في مآلها و ليعد الفرقاء الاجتماعيون و الدولة حسابات الربح و الخسارة لان الأجهزة الرمزية بما فيها النقابات و الاحزاب و المدارس و الجمعيات تكاد تفقد مصداقيتها مطلقا، وفي ذلك ايذان بهبات قد تكون عواقبهاغير محسوبة .

* كاتب صحفي من المغرب

شروط الاقلاع الاقتصادي .. عِبَرٌ من التاريخ

ادريس الكراوي *

■ أثار التقرير الاخير للبنك الدولي حول المغرب نقاشا أفضى الى خلاصة مفادها أن الاقلاع الاقتصادي يعتريه لغز حقيقي. اذ رغم الاصلاحات الهيكلية التي أنجزت منذ منتصف الثمانينات والتي أدت الى تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية الكبرى، لا زال النمو لم يصل بعد الى مستويات تسمح باحتواء البطالة وبمحاربة الفقر. ومرد هذا الواقع حسب البنك الدولي الى الخلل الذي تعرفه أربعة مكونات رئيسية للاقتصاد المغربي: سوق الصرف وسوق الشغل والنظام الضريبي ومنظومة التربية والتكوين. وانها لمناسبة سانحة ليس للرجوع الى مناقشة مضمون ونتائج هذا التقرير التي كتب وقيل عنها الكثير، بل للتساؤل حول الشروط العميقة للاقلاع الاقتصادي، وهذا على ضوء تجارب دول، كدول جنوب شرق آسيا وتركيا واسبانيا والمكسيك والبرازيل، التي عادة ما تجري مقارنة حالة بلادنا بنموذجها التنموي. وبالفعل فان تجربة هذه الدول توحي بأربع عبر رئيسية تشكل كلها شروطا موضوعية كانت وراء الاقلاع الاقتصادي الذي شهدته هذه الدول. وتتلخص هذه العبر في الاسئلة التالية:

ـ كيف استطاعت هذه الدول تثمين ميزات نموها المتأخر؟

ـ كيف تمكنت من تحويل الفوارق الاجتماعية والمجالية التي كانت تميزها الى فوارق منتجة؟

ـ ما هو الدور الذي لعبه الجانب المؤسساتي في تقوية الاسس الداخلية لنموذجها التنموي؟

ـ ثم أخيرا، كيف استثمرت هذه الدول عامل القرب الجغرافي من القاطرات الاساسية للنمو في العالم (أوروبا بالنسبة لاسبانيا وتركيا، اليابان بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، وأمريكا الشمالية بالنسبة للمكسيك والبرازيل) وصيرته في خدمة استراتيجية وطنية ذكية وتدبير متحكم فيه للانفتاح على الاسواق الخارجية وعلى العالم بصفة عامة؟ وترتبط هذه الاسئلة بأربعة جوانب للعملية التنموية: الاول اقتصادي والثاني ثقافي والثالث سياسي والرابع جيواستراتيجي.

1 ـ العنصر الاقتصادي: ان تقييم النموذج التنموي لدول جنوب شرق آسيا واسبانيا وتركيا والمكسيك والبرازيل يظهر عنصرا أساسيا لعب دورا حاسما في تثمين ناجع وذكي لميزات النمو المتأخر بهذه الدول ألا وهو الوطنية الاقتصادية. ولقد تجلت هذه الظاهرة في الوعي المبكر لدى الدولة والنخب الاقتصادية بضرورة تقوية السوق الداخلية لهذه البلدان وبحتمية بناء أسس متينة للاقتصاد الوطني كقاعدة أولية ومدخل رئيسي لكل استراتيجية تتوخى اكتساحا دائما للأسواق الخارجية. وبناء عليه، فان هذه الدول أرست تصنيعها على أساس سياسة وطنية للاصلاح الزراعي وللتحديث الفلاحي ولانعاش الانشطة غير الفلاحية في الوسط القروي. ولقد أدت هذه السياسة من جهة الى تحقيق نسب مهمة للاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الضرورية للاستهلاك الداخلي ومن جهة أخرى الى توفير موارد مالية ساهمت في دعم المجهود الوطني في مجال التصنيع. وفضلا عن هذا، فان الدولة لعبت دورا مركزيا في تمويل المسلسل التنموي، في دعم البنيات الاساسية ذات الطابع الاقتصادي وكذا في ميدان التكوين المهني. كما أن النخبة الاقتصادية الوطنية ساهمت بشكل كبير في تأهيل اليد العاملة المتخصصة وفي تطوير البحث العلمي والتكنولوجي المرتبط بالانتاج. مما سمح للنسيج الاقتصادي الوطني باستيعاب التكنولوجيات المستوردة من خلال العمل على التحكم في ميكانزماتها الداخلية. وهذا ما ساعد المقاولات الوطنية ومن خلالها الاقتصاد الوطني، ليس فقط على تدجين التكنولوجيات الاجنبية، ولكن كذلك وخاصة على الانتاج المستقل للعلوم والتكنولوجيات، مما أدى الى تقوية تنافسيتها داخل السوق العالمية. وان هذا الدور الريادي الذي لعبته النخبة الاقتصادية الوطنية يظهر الدرجة العالية لوعيها التاريخي. ولقد تمت ترجمة هذا الوعي عبر توجيه المجهود الاستثماري صوب القطاعات المنتجة التي تتطلب نسبا عالية من المخاطرة بعيدا عن كل سلوك يربط الاستثمار بتواجد أسواق بمقتضى تدابير حمائية أو بتواجد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف.

2 ـ العنصر الثقافي: ان هذا العنصر يوجد في صلب نجاح دول جنوب شرق آسيا وكذا اسبانيا وتركيا والمكسيك والبرازيل في تحويل الفوارق الاجتماعية والمجالية التي تميزها الى فوارق منتجة. ويتجلى هذا البعد في الارتقاء بالعمل الى قيمة أساسية لانتاج الثروات والرقي الاجتماعي، في جعله الدعامة المثلى للنجاح المادي للافراد والجماعات، في الاحتكام الى عقلانية الاستحقاق والأهلية والى قواعد المنافسة النزيهة، كمعايير للتميز الاجتماعي وفي اضفاء طابع جوهري على التربية والتكوين في مسلسل التدرج الاجتماعي. وهذا ما تطلب من حكومات هذه الدول ومقاولاتها وكل المؤسسات المهيكلة لاقتصادياتها ومجتمعاتها محاربة السلوكات المبنية على منطق الامتيازات والاحتكار والقرابة والزبونية وكل أشكال الريع الاجتماعي والحقوق المضمونة، مما مكنها من تفجير الطاقات الخلاقة لمجتمعاتها وخلق مناخ نفسي عام ووعي جماعي شجع على المبادرة والخلق والابداع محولا بهذا الفوارق الاجتماعية والمجالية الى فوارق مرحلية منتجة.

3 ـ العنصر السياسي: رغم ان الاقلاع الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا مر في ظروف لا انسانية وفوق انسانية احيانا للاستغلال، فان الوطنية الاقتصادية وعقلانية الاستحقاق كان لهما أثر جد هام على المستوى المؤسسي داخل هذه الدول، ذلك أن الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية استفادت من توافق مؤسسي واسع ومن دعم ارادي من طرف النخب السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية. واذا كان هذا التوافق قد لعب دورا حاسما في نجاح النموذج التنموي بهذه الدول، فانه جعل من التأسيس للمجتمع الديمقراطي واجهة جديدة لضمان ديمومة الاقلاع الاقتصادي. مما يعطي لهذه الاشكالية اليوم بعدا جوهريا يتجلى في كون الديموقراطية أصبحت مدخلا لا مندوحة عنه في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

4 ـ العنصر الجيو استراتيجي: عكس ما حدث في اسبانيا وتركيا والمكسيك، والبرازيل، وجنوب شرق آسيا، لم يؤثر القرب الجغرافي من القاطرة الاوروبية على مستوى النمو بدول المغرب العربي وبالقارة الافريقية بصفة عامة. هذا الواقع له ما يبرره من زاوية أساسية لا يمكن ان نختزلها في الجانب المرتبط بتباين المقومات الحضارية وعلى رأسها المعطى الديني. كما ذهب الكثير من المحللين الى الاستدلال به في هذا الباب. فحالة دول كماليزيا وأندونيسيا، التي تقطنها ساكنة غالبيتها مسلمة، توضح بما لا يدع مجالا للشك، بأن الاستثمار الذكي لقربها الجغرافي من القاطرات الرئيسية للنمو ألا وهي اليابان، ومن خلالها القاطرة الامريكية، كان وليدا أساسا لتواجد مشروع تنموي وطني أفرز فكرا سياسيا واستراتيجيا مستقلا والى انتاج داخلي للعلوم والتكنولوجيا قوامهما تثمين ناجع للنبوغ الوطني وتوحيد كل مكونات الاقتصاد والمجتمع حول هدف جوهري ألا وهو جعل القرب والانفتاح في خدمة المشروع التنموي الوطني. وبناء عليه، فان تجربة هذه الدول تبين أن الاندماج داخل النظام الاقتصادي العالمي والتخصص المطلق حسب حاجيات السوق الخارجية والانفتاح غير المتحكم فيه على الآخر، لا تسمح بالرفع من الفعالية العامة للاقتصادات الوطنية اذا لم تدرج سياسات الادماج والتخصص والانفتاح ضمن هذا التوجه الضروري.

ففي هذا البعد الجيو استراتيجي تكمن الشروط المستقبلية للاقلاع الاقتصادي الحقيقي. والمغرب بصدد التأسيس لنموذج تنموي ومجتمعي مبني على مفهوم جديد لتدبير شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحضارية والثقافية والدينية، وكذا في مجال علاقاته الخارجية وبصدد بلورة فكر استراتيجي وطني بدأت معالمه تتجسد وتتقوى تدريجيا، فان هذه العبر من التاريخ تبدو ذات أهمية قصوى على هذا النحو.

* باحث اقتصادي من المغرب

«الانطواء».. بالعبري والعربي!

جواد البشيتي*

■ اختار اولمرت "الانطواء" تسمية لخطته، التي شرع يعد العدة لتنفيذها في الضفة الغربية، أي في أجزاء من هذا الجزء من الأراضي الفلسطينية. ويمكن استعمال مرادف "الانطواء"، وهو "الانكماش"، في تسمية تلك الخطة، التي من أجل استجماعه تأييدا دوليا لها سيبدأ أواخر الشهر الجاري زيارة لواشنطن هي الأولى له بعد نيل حكومته الثقة في الكنيست، فتأييد إدارة الرئيس بوش لخطة اولمرت هو الذ